

2003

## مراجعة نقدية لكتاب " الاستيطان الصهيوني في القدس 1967-1993م" تأليف محمد رشيد عذاب

محمد الحزماوي  
r.journal@hebron.edu

Follow this and additional works at: [https://digitalcommons.aaru.edu.jo/hujr\\_b](https://digitalcommons.aaru.edu.jo/hujr_b)



Part of the [Arts and Humanities Commons](#)

---

### Recommended Citation

الحزماوي, محمد (2003) "مراجعة نقدية لكتاب " الاستيطان الصهيوني في القدس 1967-1993م" تأليف محمد رشيد عذاب," *Hebron University Research Journal-B (Humanities) - (العلوم الانسانية) ب* , Vol. 1 : Iss. 2 , Article 7.

Available at: [https://digitalcommons.aaru.edu.jo/hujr\\_b/vol1/iss2/7](https://digitalcommons.aaru.edu.jo/hujr_b/vol1/iss2/7)

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Hebron University Research Journal-B (Humanities) - (العلوم الانسانية) ب مجلة جامعة الخليل للبحوث- ب by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarj.edu.jo](mailto:rakan@aarj.edu.jo), [marah@aarj.edu.jo](mailto:marah@aarj.edu.jo), [u.murad@aarj.edu.jo](mailto:u.murad@aarj.edu.jo).



ولذلك فقد وجدت الحركة الصهيونية في التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية، سندا وقوة لتحقيق أهدافها وأطماعها في استيطان فلسطين، وتمكنت بريطانيا من استغلال الصهيونية كأداة تعتمد عليها في تحقيق أطماعها الاستعمارية في الشرق العربي، ولاسيما في فلسطين التي تتمتع بموقع جغرافي هام، وتوجت هذه السياسة بإصدار وعد بلفور عام ١٩١٧ الذي نص على إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

وبعد احتلال الكيان الصهيوني للجزء الشرقي من مدينة القدس عام ١٩٦٧ أخذ يمارس سياسة ترمي إلى تهويد المدينة عبر إجراءات وممارسات غير قانونية. وكان من أهم هذه الإجراءات، سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي العربية، وذلك بهدف تغيير الطابع العربي للمدينة وما حولها، ليحل مكانه طابع يهودي، في ظل القبول بسياسة الأمر الواقع الذي يفرض طابعاً عمرانياً وثقافياً وسكانياً يهودياً في المدينة حتى يكون الحل الحتمي لصالح اليهود<sup>(٢)</sup>.

ومن هنا فقد حاول الباحث في الفصل الأول (٢٣-٦٢) من هذه الدراسة مناقشة الحقوق الدينية والتاريخية التي تستند إليها الحركة الصهيونية بحقها بفلسطين. وذلك من خلال إبراز أهمية الاستيطان ومكانة مدينة القدس في الفكر الصهيوني، وقد أجاد الباحث في هذا الفصل تفنيده لتلك الادعاءات والحجج، استناداً إلى الحفريات والتنقيبات الأثرية التي أثبتت بشكل لا يقبل التأويل، أن الكنعانيين هم من أصول عربية كانوا قد استقروا في فلسطين من الألف الرابع قبل الميلاد وبداية الألف الثالث قبل الميلاد، وبالتالي فإن الوجود العربي بفلسطين سبق الوجود اليهودي فيها بنحو ألفي سنة.

وعرض الباحث لجهود ونشاط عدد من رواد الحركة الصهيونية خلال القرن التاسع عشر، وما تبلور عن هذه الجهود من ظهور عدد من الجمعيات اليهودية التي لعبت دوراً مميزاً في الفكر الاستيطاني الصهيوني، واختتم الفصل بتتبع مراحل الاستيطان الصهيوني في مدينة القدس منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٦٧.

وبحث في الفصل الثاني (٦٣-٨٨) الإجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس بعد احتلال الجزء الشرقي منها عام ١٩٦٧، موضحاً كيف استغلت قوانين الأراضي الصادرة إبان الانتداب البريطاني على فلسطين، كذريعة لمصادرة المزيد من الأراضي العربية، ثم بين قوانين الأراضي الجديدة التي أصدرتها سلطات الاحتلال بعد عام ١٩٦٧ بهدف السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي في مدينة القدس وحولها.

٢- عبد الفتاح أبو عليه، القدس دراسة تاريخية حول المسجد الأقصى والقدس الشريف، الرياض: دار المريخ، ٢٠٠٠، ص



وفي الفصل الثالث (٨٩-١٢٨) ، تحدث عن دور الحركات والمؤسسات غير الحكومية في تعزيز الاستيطان الصهيوني في القدس، وأورد أسماء المستوطنات اليهودية التي أقيمت حول مدينة القدس مبيناً مساحة الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنة والسنة التي صودرت فيها الأرض وعدد الوحدات السكنية فيها وقد امتاز هذا الفصل عن غيره من فصول الدراسة بجودة المصادر التي اعتمد عليها الباحث، إذ استسقى معلوماته من مصادرها الأولية وباللغة العبرية لاسيما الخطط الهيكلية التي قامت بإعدادها شركات شراء الأراضي ووزارة البناء في الدراسات الحديثة. غير أن الباحث أهمل الإشارة إلى بعض الشركات الهامة التي لعبت دوراً هاماً في شراء الأراضي خاصة شركات هموتنا وجبو للاستثمارات وكوخاف هشومرون (كوكب السامرة) ، كما لم يشر الباحث إلى الصندوق القومي اليهودي الذي يعد الذراع الرئيسي للمنظمة الصهيونية العالمية في مجال شراء الأراضي والاستيطان. وبين في الفصل الرابع (١٢٩-١٥٨) الآثار والنتائج الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ترتبت على الاستيطان الصهيوني للقدس، فقد لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية احتلالها لمدينة القدس ، إلى العديد من الإجراءات الرامية إلى تضيق الخناق على السكان العرب لإجبارهم على الخروج من المدينة، وبالتالي تحقيق الهدف الصهيوني الرامي إلى تغيير البنية الديمغرافية لصالح اليهود، كما انتهجت سياسة تدميرية للاقتصاد الفلسطيني ليس في مدينة القدس فحسب بل في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام ، وذلك من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية لإسرائيل عبر سيطرتها على الموارد الاقتصادية في البلاد وربط اقتصاديات المناطق الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي وفق منهج المركز والمحيط. وبالرغم من أن الباحث حاول الإحاطة بهذا الموضوع من جوانبه كافة ، إلا أنه غفل الحديث عن الإجراءات الإسرائيلية تجاه المياه في المناطق المحتلة بما فيها القدس، فقد لجأت سلطات الاحتلال إلى تطبيق سياسة مائية تتمثل في السيطرة على مصادر المياه لاسيما في منطقة القدس بهدف استنزاف المياه العربية والحد من النشاط الزراعي ، فبعد حرب عام ١٩٦٧ مباشرة قامت سلطات الاحتلال بفك موتورات ومضخات محطات مياه أمانة القدس من مناطق وادي القلط وعين فاره وبرك سليمان ، وربطت عرب القدس بشبكة المياه الخاصة ببلدية القدس التابعة للاحتلال ، وهذا الإجراء يعد سلباً لممتلكات سلطة محلية مدنية وهو مخالف لاتفاقيات جنيف<sup>(٣)</sup>

٣- روجي الخطيب تهويد القدس ، الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني، الدراسات الخاصة ، ستة مجلدات بيروت ، ١٩٩٠م



أما الفصل الخامس والأخير في هذه الدراسة (١٥٩-١٩٢)، فقد تناول فيه الباحث مقاومة عرب فلسطين للإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد مدينة القدس، كما استعرض المواقف الدولية تجاه مسألة الاستيطان الصهيوني بمدينة القدس سواء مواقف الحكومات أو موقف هيئة الأمم المتحدة.

غير أن الباحث لم يشر في هذا السياق إلى المشاريع والحلول الدولية لوضع القدس سواء أكانت أمريكية أو سوفيتية أو عربية . أما بشأن موقف دول أوروبا الغربية فلا بد من الإشارة إلى أن هذه الدول في مجملها كانت تسير في فلك الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا يعني أن مواقفها تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام لم تكن لصالح العرب ، فبالرغم من استنكارها وإدانتها للإجراءات الإسرائيلية بمدينة القدس ، إلا أنها لم تكن جادة في إجبار إسرائيل على تطبيق الشريعة الدولية وقرارات الأمم المتحدة ، لاسيما فرنسا وبريطانيا باعتبارهما دولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن الدولي . ويرى الباحث أن مسألة الاستيطان الصهيوني بمدينة القدس لم تلق اهتماماً عربياً وإسلامياً مميزاً وإنما جاء ضمن الموقف العربي والإسلامي تجاه القضية الفلسطينية بشكل دائم.

لقد أشار الباحث إلى أن فترة الدراسة تمتد بين مفصلين هامين في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي ( حرب حزيران ١٩٦٧ واتفاقية أوسلو ١٩٩٣ ) ، ولا شك أن هذين المفصلين من أهم المفاصل الزمنية في تاريخ القضية الفلسطينية خلال النصف الثاني من القرن العشرين غير أن الفترة الزمنية بينهما طويلة وأحداثها شائكة ومعقدة فهناك مفاصل أخرى هامة ، منها عام ١٩٧٨ الذي أبرمت فيه اتفاقية كامب ديفيد، وعام ١٩٨٢ الذي وقعت فيه حرب بيروت ، وعام ١٩٨٧ الذي بدأت فيه الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ، وهي تصلح لأن تكون حداً زمنياً لدراسة أي موضوع يخص القضية الفلسطينية ، خاصة لدراسة مسألة الاستيطان، فكلما كانت الفترة الزمنية للدراسة قصيرة تكون النتائج أفضل ويكون جهد الباحث مركزاً بشكل أكثر.

لقد اعتمد الباحث على عدد كبير من المصادر الأولية والأصلية ، فضلاً عن اعتماده على المراجع الحديثة ، المدونة باللغتين العربية والإنجليزية ، الذي يحسب للباحث في هذا المجال أنه اعتمد على وثائق ومخططات باللغة العبرية لاسيما الخطط الهيكلية التي لم يسبقه إليها أي باحث آخر في مجال الاستيطان الصهيوني . وبالرغم من ذلك فقد غاب عن هذه المصادر والمراجع، مصادر أخرى قيمة لو عاد إليها الباحث لأفاد منها كثيراً وهي :

١. محاضر جلسات الكنيست الإسرائيلي.
٢. الأرشفة الصهيوني.
٣. أرشفة دولة إسرائيل.
٤. صحيفتا الفجر والشعب المقدسيان.

